

دور الإعلام البديل (الإلكتروني) في مكافحة الفساد المالي والإداري.
**The Role Of Alternative (Electronic) Media In The Fight Against Financial
And Administrative Corruption.**

الدكتورة: بوكحيل حكيم
أستاذ محاضر -ب-

الأستاذة: قواسمية سهام
أستاذ مساعد -أ-

كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة محمد الشريف مساعدي - سوق أهراس -

المخلص:

من متطلبات الديمقراطية وجود جهاز إعلامي حر، وليس الدافع الأخلاقي وحده كاف للحد من الممارسات الفاسدة، فالبعد الأخلاقي في هذا المقام ليس عاملا حاسما بقدر وجود قوانين صارمة معززة بإرادة سياسية جادة لحسم هذه المعركة لصالح قيم النزاهة والشفافية والمساءلة، من هنا فان تعزيز الأطر الرقابية كالبرلمان والقضاء وهيئة مكافحة الفساد وديوان المحاسبة وديوان المظالم والصحافة الحرة من شأنه خلق بيئة مناسبة لمكافحة الفساد والتضييق عليه وتجفيف منابعه، و للانترنت دور في مكافحة الفساد السياسي خاصة في الآونة الأخيرة من خلال تغطية كاملة للثورات العربية، حيث ساهمت في كشف أسرار الأنظمة البائدة، حينما كشف عن الفساد المالي والإداري، وهو ما أوجع الرأي العام إلى أن تمت المطالبة بإسقاط الأنظمة وبناء نظام الدستورية المدنية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: مكافحة الفساد، وسائل الإعلام، الانترنت، الفساد الإداري، الفساد المالي.

Abstract

The ethical dimension is not as decisive as the existence of strict laws with a strong political will to curb corruption in favor of the values of integrity, transparency and accountability. Strengthening the supervisory frameworks such as the Parliament, the Judiciary, the Anti-Corruption Commission, and the free media would create an appropriate environment to curb corruption and restrict it. The Internet has played a role in the fight against political corruption, especially recently, through full coverage of the Arab revolutions. It contributed to uncover the secrets of outdated regimes by uncovering financial and administrative corruption. This prompted public opinion to demand the overthrow of the corrupt regimes to establish modern civil constitutional system.

Key words: curb corruption, media, internet, administrative corruption, financial corruption.

مقدمة

يستحيل الحديث عن محاربة الفساد دون صحافة حرة، فمكافحة الفساد تشترط مسبقا مناخا من الحرية ليتسنى لوسائل الإعلام المشاركة بفاعلية في عملية المحاسبة والمساءلة وتكريس الشفافية وتمثيل مصالح الرأي العام والدفاع عنها، إضافة إلى فضح حالات الفساد التي تهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث يمكن القول أن الفساد بكافة أشكاله ينمو ويزدهر دائما في المناخات التي تغيب عنها الرقابة بأشكالها المتنوعة، فغياب الرقابة يعني حكما ان خرق القوانين يستغل لتحقيق أهداف غير مشروعة كالإثراء على حساب المال العام.

إن الديمقراطية هي الحل الأمثل للحد من الفساد بما لها من مرونة نستطيع بها كشف الفساد وتجاوزه ولو بعد حين من خلال إعداد الشعب على أساس الوعي بمصالحه وحقوقه وواجباته فالفساد يتفشى في المجتمعات التي تغيب فيها الديمقراطية بشكل عام¹.

من متطلبات الديمقراطية وجود جهاز إعلامي حر، وليس صحيحا أن الدافع الأخلاقي وحده كاف للحد من الممارسات الفاسدة سواء الإداري منها أو المالي أو غيرها من أشكال الفساد فالبعد الأخلاقي في هذا المقام ليس عاملا حاسما بقدر وجود قوانين صارمة معززة بإرادة سياسية جادة لحسم هذه المعركة لصالح قيم النزاهة والشفافية والمساءلة.

من هنا فان تعزيز الأطر الرقابية كالبرلمان والقضاء وهيئة مكافحة الفساد وديوان المحاسبة وديوان المظالم والصحافة الحرة من شأنه خلق بيئة مناسبة لمكافحة الفساد والتضييق عليه وتجفيف منابعه في إطار ما يسمى بـ "نظام النزاهة الوطني".

إذ لا بد من تأهيل الصحافة والمشتغلين بها كي يكونوا على قدر من الوعي و المسؤولية للاشتراك في الجهد الرسمي و الأهلي لمكافحة الفساد، لا بد كذلك من التدريب لا سيما على الصحافة الاستقصائية الحديثة، فهذا النمط من العمل الصحافي قادر على وضع الحقائق أمام المسؤول والرأي العام على السواء في قضايا تحوم حولها شبهات فساد، و لا بد أن يتشكل مناخ من التشاركية بين الصحافة والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد فالصحافة المهنية الشريفة هي شريكة للقضاء ولكافة الأطر الرقابية كديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد وديوان المظالم في الارتفاع بمنسوب الشفافية في الدولة والمجتمع.

في سياق الحديث عن دور الصحافة وسائر وسائل الإعلام في محاربة الفساد، لا بد من أن نعرج إلى الإعلام البديل أو «الإعلام الإلكتروني» إذ باستخدام هذه الوسيلة الإعلامية التي تعتمد أساسا على تقنيات

الاتصال الحديثة أضحت المعلومة حتى السرية في متناول الرأي العام، فتتظلم هذه الوسيلة الإعلامية الخطيرة بما يكفل حريتها ويمنع إساءة استخدامها من شأنه أن يضيف أسلحة جديدة في يد الرأي العام ضد آفة الفساد²، وعليه وجب طرح الإشكال حول: مدى فعالية الإعلام البديل (الإلكتروني) في مكافحة الفساد المالي والإداري؟ و

ستكون الإجابة عن هذه الإشكالية وفق محورين: نخص الأول بدور الانترنت والصحافة الإلكترونية في مكافحة الفساد، فيما سنبحث في المحور الثاني مسألة إسهامات الصحافة الاستقصائية الحديثة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

المبحث الأول: دور الانترنت والصحافة الإلكترونية في مكافحة الفساد.

أولا وقبل كل شيء لا بد من معرفة ان هناك جملة من الشروط الواجب توفرها في الإعلام عموما لكي يكون فاعلا في مكافحة الفساد:

- أن يكون مستقلا اذ ان الإعلام التابع للإدارة العامة لا يجرؤ على انتقاد سلوكها، ومن هنا لا بد للإعلام من ان يكون مستقلا.

- وجود منظومة قانونية تشرع للإعلام حرية التعبير والانتقاد والمتابعة والرقابة دون ان يضار المشتغل بهذا الحقل بسبب تبنيه لهذه التوجهات , وللامانة فان الأردن يعد في مقدمة دول الإقليم في هذا المضمار اذ أنها الدولة السبّاقة في إقرار قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم 47 للعام 2007 كما أنها وحتى العام الماضي تعد الدولة العربية الوحيدة التي تبنت هذا التشريع الذي يعطي للصحافي الحق بمطالبة السلطات المختلفة بتوفير المعلومات في أمر ما.

أما بخصوص التشريع الجزائري فبالرجوع إلى القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالإعلام³ نجد أن وسائل الإعلام تلعب دورا كبيرا في كشف بؤر الفساد أمام الرأي العام وهذا ما أكدته المادة الثالثة من هذا القانون⁴ وعلى هذا تعتبر ماركس "الإعلام يجعل الخزي أحيانا أشد خزيا فهو بذلك أداة للتشهير والكشف و كسر جدار الصمت والسرية بصفتها شرطين متلازمين لكل فعل رشوي"⁵ وعليه يتلخص دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد في النقاط التالية⁶.

- الإعلام الوقائي والذي يقصد به رسم سياسة إعلامية وقائية لمكافحة الفساد تستند إلى نظريات البحث العلمي المتخصص والتخطيط المسبق، ودمج الخبرات المتصلة بقضايا الفساد بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

-نشر الثقافة ونشر قوانين وضوابط التربية الأخلاقية، ومنع نشر ما من شأنه نشوء حالات التعرض للإغراءات النفسية الدافعة إلى الفساد.

- نشر ثقافة الشفافية والنزاهة مما يساعد على تخفيف الجهد على المؤسسات في تفعيل رقابة الفرد على نفسه ومكافحة الفساد.

- تنمية الشعور بالمواطنة الدافع إلى تأصيل المسؤولية في محاربة الفساد وكشفه حتى ولم يكن ينال الفرد بآثاره.

- نشر الثقافة العقدية والدينية المتعلقة بالسلوك الإنساني السليم.

المطلب الأول: استقلالية وسائل الإعلام

يركز استقلال وسائل الإعلام على تحرير الصحفيين والعاملين في الأجهزة الإعلامية من أي شكل من أشكال التدخل في ممارستهم لمهنتهم، حيث يعد استقلال وسائل الإعلام أمرا ضروريا حتى تتمكن من تقييم المعلومات الحكومية بحسم وبشكل موضوعي⁷ وكذلك لضمان أن تكون التقارير الإعلامية ذات مصداقية للناس، ومن ثم يجب أن تكون هناك شفافية بين الحكومة ووسائل الإعلام، وهذا ما يمكنها من المشاركة بفاعلية في عملية المحاسبة والمساءلة ونشر الشفافية، وتمثيل مصالح المواطنين والدفاع عنها⁸، هذا بالإضافة إلى فضح حالات الفساد التي تهدد مصير أبناء المجتمع ومستقبل التنمية في البلاد⁹.

وقد تباينت الآراء حول خصخصة وسائل الإعلام المملوكة للدولة بين مؤيد ومعارض¹⁰ دون التوصل إلى حل وسط، فهناك من يرى أن ملكية الحكومة لوسائل الإعلام ينبغي أن يؤدي إلى قدر من الحرية الصحفية، بحيث أن يستولى على وسائل الإعلام أفراد ذو ثروات أو جهات نظر متطرفة¹¹، كما يرى البعض الآخر أن خصخصة وسائل الإعلام المملوكة للدولة يمكن أن تكون وسيلة لتعزيز استقلالها الذاتي، وبالتالي القدرة على كبح الفساد حيث أن تركيز ملكية وسائل الإعلام في أيدي عدد قليل جدا يمكن أن يشكل تهديدا للديمقراطية نفسها، حيث تكون الأحزاب السياسية الرئيسية قد التزمت بالإقتداء لمالكي وسائل الإعلام¹².

بالرغم من أنه يترتب العديد من الآثار السلبية على ملكية الدولة لوسائل الإعلام وذلك طبعا للعديد من الدراسات التي أجريت في هذا الإطار ومنها الدراسة التي أجرتها Djanknou في عدة بلدان توصلت إلى أن ملكية الحكومة لوسائل الإعلام يحد من تدفق المعلومات إلى المواطنين، ومن ثم ينبغي خصخصة وسائل الإعلام المملوكة للدولة، إلا إنه قد لا تنتج الخصخصة دائما النتائج المرجوة لا سيما عندما تكون في دولة فقيرة وصغيرة ومن ثم يجب وضع النظم التي تكفل تنوع ملكية وسائل الإعلام بين تلك المملوكة للدولة وأخرى مملوكة للأفراد والمؤسسات الخاصة مما يترتب عليه من المنافسة والحرية والتي لها تأثير كبير في الحد من الفساد، ومن ثم نقول

بأن وسائل الإعلام تعتبر خط الدفاع الأول ضد الفساد والذي يقف عائقاً أمام تطور القطاع الخاص فمن دون صحافة حرة ومستقلة لا يمكن الوقوف في وجه هذه الظاهرة الخطيرة¹³.

لكن بالرغم مما سبق فالصحافة ليست دائماً شهيدة لقضية مقدسة لا يأتيها الباطل لا من خلفها ولا من بين يديها وليس دائماً القلم مسلط على الفساد، فربما هناك فساد أصله في الصحافة وهناك ممارسات فاسدة في الإدارة العامة وفي القطاع الخاص يجري التغطية عليها في الصحافة.. اذن فالصحافة غير المهنية وغير الأخلاقية حليف استراتيجي للفساد تغطي عيوبه وتصرف انتباه الرأي العام عن القضايا الكبرى وتشغله في أمور لا علاقة لها بالقيم الايجابية خاصة الصحافة التي تعمل لصالح الأنظمة الفاسدة، مما جعل الرأي العام يتجه صوب الاعلام البديل (الالكتروني).

المطلب الثاني: شبكة الأنترنت كاشف فعال لفضائح الفساد

عرّفت الانترنت بأنها "مجموعة ضخمة من شبكات الاتصال المرتبطة ببعضها البعض وهي تنمو ذاتيا بقدر ما يضاف من شبكات وحاسبات" كما يُعرّف الخبير المعلوماتي الدكتور نبيل علي ظاهرة الانترنت كمنظومة من خلال المنظور الثقافي لها بقوله: الانترنت أو شبكة الشبكات تحدث كثيرون -مفكرون واعلاميون وفنيون -عن الانترنت ، ذلك الماموث الشبكي الكبير ،ذي الفضاء المعلوماتي المتناهي الضخامة الدائم الامتداد والانتشار ، والذي يقدر عدد رواده بـ 800 مليون نسمة بحلول عام 2004 ،انها تلك الغابة الكثيفة من مراكز تبادل المعلومات التي تخترن وتستقبل وتبث جميع أنواع المعلومات في شتى فروع المعرفة ، وفي جوانب الحياة كافة من قضايا الفلسفة وأمور العقيدة إلى إحداث الرياضة ومعاملات التجارة ، ومن مؤسسات غزو الفضاء وصناعة السلاح إلى معارض الفن ونوادي تذوق الموسيقى ، ومن الهندسة الوراثية إلى الحرف اليدوية ، ومن البريد الالكتروني إلى البث الإعلامي ، ومن المؤتمرات العلمية إلى مقاهي الدردشة وحلقات السمير ، ومن صفقات بورصة نيويورك إلى مآسي المجاعات والأوبئة في أرجاء القارة السوداء¹⁴.

لقد نمت شبكة الانترنت منذ ظهور أول صفحة على الانترنت عام 1969م، نمواً سريعاً، وأصبحت تطبيقاتها في جميع مجالات الحياة، في مجال تبادل الرسائل والمعلومات حول العالم، في مجال العلم والتعليم، في مجال الاقتصاد والتجارة، في مجال الصحافة والاعلام، حيث عمد كثير من الصحف إلى تأسيس مواقع لها على الشبكة. ولقد توافرت الصحيفة اليومية العربية إلكترونيا لأول مرة عبر شبكة الانترنت في 9 أيلول/سبتمبر 1995م. مع صحيفة الشرق الأوسط، ثم تبعتها صحيفة النهار التي أصدرت طبعة إلكترونية يومية خاصة بالشبكة ابتداءً من الأول من شباط/فبراير 1996م.، ثم تلتها صحيفة الحياة في الأول من حزيران 1996م.، ثم صحيفة السفير في نهاية العام نفسه . وحالياً تتوافر معظم الصحف العربية على الانترنت¹⁵

تُعتبر الانترنت اليوم لغة العصر الذي يقاس من خلاله مستوى أمية الشعوب وتقدمها، ولقد تطورت هذه الوسيلة الإعلامية حتى باتت تشكل منافساً جدياً لوسائل الإعلام التقليدية، ففي دراسة تحت عنوان "حالة وسائل الإعلام الإخبارية سنة 2004" أجراها "مشروع التفوق الصحفي بالاشتراك مع كلية الصحافة في كولومبيا، تبين

أن الصحافة الأميركية والأخبار التلفزيونية شهدت خلال السنوات الأخيرة أزمة مع تراجع الثقة بها لدى الرأي العام وانحسار جمهورها، وهو ما دفع الأميركيين إلى اللجوء إلى الانترنت لاستقاء الأخبار، مما يثير مخاوف العاملين في مجال الصحافة اليومية وشبكات التلفزيون والإذاعات من خطر سيطرة هذه الوسيلة على الوسائل الأخرى خاصة مع تراجع الثقة بمصداقية الصحف¹⁶.

لقد لاحظنا دور الانترنت في مكافحة الفساد السياسي خاصة في الآونة الأخيرة من خلال تغطية كاملة للثورات العربية، حيث ساهم الانترنت في كشف أسرار الأنظمة البائدة كالنظام التونسي والنظام المصري، حينما كشف عن الفساد المالي والإداري، وهو ما أوجع الرأي العام إلى ان تمت المطالبة بإسقاط الأنظمة وبناء نظام الدستورية المدنية الحديثة، ومن ثم فقد تم الكشف عن الفساد المالي والإداري في عهد كل من حسني مبارك وزين العابدين بن علي، والثروات الطائلة التي نهبها من رأس المال العام للدولة.

كما أنه يكمن صدق المعلومة الالكترونية في عدم وجود مصلحة في تهويل قضايا الفساد إضافة إلى الجراءة في طرح المعلومة دون منازع، وعدم الخوف حيث يستطيع الصحفي أن لا يكشف عن اسمه والمهم أن المعلومة تصل إلى المجتمع بكل صدق وشفافية، إلا أن الانترنت قد يكون مصدر الخبر فيها نتيجة ضعيفة يكتفينا أحد المعارضين مثلا لنظام ما داخل دولة ما، مما يعطي القضية أكبر من حجمها رغم عدم صحة الخبر، لذلك لا بد من تنظيم الانترنت بمنظومة قانونية توازي حجم هذه الشبكة العنكبوتية.

إن انتشار صحافة الانترنت محدود جدا في المنطقة باستثناء الهند، التي تزايد استخدام الانترنت فيها من 7.2 مليون إلى 9.4 مليون، وذلك طبقا لإحصاء بعدد جمهور القراء أجري في سنة 2006، وهذا النمو يعتبر صغيرا نسبيا بالمقارنة بقطاعات أخرى من الإعلام¹⁷.

إن إحدى أهم مشكلات صحافة الانترنت تتمثل في المعدل شديد الانخفاض للإلمام بالقراءة والكتابة في المناطق الريفية بجنوب آسيا، وثاني المشكلات تتمثل في النظر في جهاز الكمبيوتر باعتباره من الكماليات، أما ثالثها فحتى عند التمكن من شراء الكمبيوتر فإن الحصول على خدمة الانترنت متاحة في حدود الإمكانيات من الصعوبة بما كان بالمناطق الريفية، وقد ظهرت أيضا بعض وسائل التفاعل والمشاركة مثل المدونات في جنوب آسيا، ففي تجربة "نيبال" يلعب المدونون دورا مهما في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث تكون الدولة في

قبضة نظام قمعي يكتم الإعلام الحر، ومؤخرا نجح مدونو "بورما" في كشف وحشية قوات الأمن حين خرج الشعب إلى الشوارع مطالباً باستعادة الديمقراطية، وحديثاً أيضاً ظهرت صحافة الهاتف المحمول، حيث يستقبل المشتركون معلومات من أهم الأحداث من خلال رسائل نصية، غير أن دور هذه الخدمة محصور في المناطق الحضرية¹⁸.

المطلب الثالث: دور الصحافة الإلكترونية والنشر الإلكتروني في مكافحة الفساد

يتسم القرن الحادي والعشرون بالمعرفة والحضارة والازدهار المتجلية بالتقنية الحديثة للمعلومات والاتصالات والثورة الإلكترونية بما تمثلها من : "التجارة الإلكترونية ، الحكومة الإلكترونية ، الإدارة الإلكترونية ، التعليم الإلكتروني ، الاقتصاد الرقمي ، ... الخ" ، هذه السمات التي تكسب العنصر البشري الرقي ، بل تكسب المجتمع الدولي بأكمله أهمية تطبيق المعارف¹⁹.

فمع التطور العلمي غير المسبوق أصبحنا نعيش اليوم في عصر الثورة المعلوماتية الكبرى التي تجتاح العالم والتي كان لها دورٌ كبير في تغيير مسارات عدة في العالم من حيثيات مختلفة، كالفكر والثقافة والانفتاح على الثقافات المختلفة في العالم بزمناً قياسي لم يعهده العالم من قبل.

من الجدير بالذكر عندما نناقش مسألة الثورة الرقمية المعلوماتية التي تجتاح العالم اليوم، أن نشير إلى أن الإعلام لم يكن بمنأى عن مثل هذه التطورات، حيث أدى الإعلام بوسائله وأساليبه المختلفة عبر العصور أدواراً محورية ومهمة في الكثير من القضايا والشئون الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية؛ وأسهم في الإطار ذاته في بلورة فكرة لم شمل العائلة والتكامل الأسري في عملية بناء المجتمع، وإرسال دعائم المجتمع والدولة بكل مكوناتها ، وتزايد أهم وسائل الإعلام في تناول قضايا المجتمع، كما تبرز مسؤولياتها تجاه التعبير عن مصالح الجماهير، حيث تعد من وسائط وأدوات التعبير والتوجيه والضبط الاجتماعي، وتمثل قوة مستقلة في المجتمع، وقد برزت أدوار جديدة لوسائل الإعلام في ظل الثورة العلمية التكنولوجية وسرعة انتشار وانتقال المعلومات في لحظات قصيرة -تتمثل في إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمواطنين-، وإعادة توزيع مراكز القوى السياسية والاجتماعية داخل المجتمع في المؤسسات المختلفة، حيث أدى التوسع في مزيد من حرية الإعلام إلى أن أصبح أكثر تأثيراً في تكوين الرأي العام وتحديد اتجاهاته²⁰.

كما يلعب الإعلام بصفة عامة دوراً بارزاً في مكافحة الفساد، وليس الإعلام التقليدي فحسب بل حتى الإعلام البديل (الإلكتروني)، خاصة في الدول العربية. حيث تعرّف الصحافة الإلكترونية بأنها "منشور إلكتروني دوري

يحتوي على الأحداث الجارية سواء المرتبطة بموضوعات عامة أو بموضوعات ذات طبيعة خاصة ويتم قراءتها من خلال جهاز الكمبيوتر وغالبا ما تكون متاحة عبر الإنترنت²¹.

إذا ما أردنا أن نتعرض لمعنى الصحافة الالكترونية حقيقة فلا بد ان نفهم معنى النشر الالكتروني، فهناك من يعرف النشر الالكتروني بأنه استخدام الأجهزة الالكترونية في مختلف مجالات الإنتاج والإدارة والتوزيع للبيانات وتسخيرها للمستفيدين ، وهو ما يماثل تماما النشر بالوسائل والأساليب التقليدية ، ويتم توزيعها بالوسائل

الالكترونية كالانترنت ، بفضل هذه التقنية الحديثة في النشر استفادت الصحف والمطبوعات الدورية من التقدم التكنولوجي الذي وفرته الانترنت لتحسين مضمونها ، وزيادة عدد قرائها على مستوى العالم من خلال تغيير طرق التوزيع بواسطة الشبكة وبمشاركة جهاز الحاسوب ، وهذه الطريقة تتميز بالسرعة العالية والانتشار السريع.

لقد دخلت الكثير من الصحف إلى هذه الشبكة فظهرت في بداية الأمر في البلدان الصناعية وكانت البدايات الاولى في الولايات المتحدة الأمريكية ثم تلتها الدول الأوربية وانتشرت تدريجيا في باقي العالم بما فيه العالم العربي. مما جعل الصحافة الالكترونية تتعدد تعريفها، اذ نجد أن الصحافة الالكترونية تجمع بين مفهوم الصحافة ونظام الملفات المتسلسلة والمتتالية في منشور الكتروني دوري يحتوي على الأحداث الجارية ، سواء المرتبطة بموضوعات عامة او موضوعات ذات طابع خاص ويتم قراءتها من خلال الكمبيوتر.

إن الصحف الالكترونية هي تلك الصحف المكتوبة والتي يعاد نسخها على الانترنت وتتميز عن النسخة المكتوبة باستعمال كبير للألوان والصوت والصورة ، وأحدثت الصحيفة الالكترونية ثورة في طريقة مطالعتها، باستعمالها -الخبر الرقمي-، وكل هذا بهدف جعل الأخبار في متناول القراء عبر كمبيوتر مجهز بموديم وذلك عن طريق إعداد نشرة

يعاد صياغتها في كل مرة يتم تسجيل تطورات للأحداث ، وهناك من يعرفها بأنها الصحافة التي تستعين بالحاسوب في عملية الإنتاج والنشر الالكتروني وهناك من يعرفها من حيث النوع :

*الصحف على الخط التي يعاد نشرها في الانترنت، أي هي مجرد نسخ للصحف المكتوبة وهي تابعة لها اقتصاديا ومهنيا من حيث الشكل والمضمون.

*الصحف الالكترونية المستقلة وهي غير تابعة للصحف المكتوبة وليس لها مقابل ورقي²².

كما عرفها المشرع الجزائري على أنها: " كل خدمة اتصال مكتوب عبر الانترنت موجهة للجمهور او فئة منه، وينشر بصفة مهنية من قبل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون الجزائري، ويتحكم في محتواها الافتتاحي²³، وبالتالي فالمشرع الجزائري كان سبّاقا في هذا الإطار، ففي الوقت الذي يؤكد فيه الجميع على ان الإعلام الالكتروني قد عمل على رفع سقف الحريات في الأردن وساهم بشكل كبير في

تقليص عدد الخطوط الحمراء في البلاد والنجاح في فتح ملفات الفساد مع دوره البارز في متابعة قضايا ومشاكل وهموم المواطنين أكد رئيس هيئة مكافحة الفساد سميح بينو سابقا انه أن الأوان لإصدار تشريع ينظم عمل الصحافة الالكترونية ويضبط إيقاع ما ينشر فيها وفقا لمبدأ المسؤولية لضبط انفلات بعضها وتسهيل حصر المسيء منها للناس وللوطن²⁴

كلام مُثَرَّن عن حرية الإعلام لا يقترن بالممارسة العملية رغم كل الرسائل الملكية الواضحة التي تحت وتؤكد على أهمية دعم حرية الإعلام، وهو ما تجدد في خطاب التكليف الملكي لحكومة دولة سمير الرفاعي في التاسع من شهر ديسمبر قبل نهاية العام، حيث أكد جلالة الملك عبدالله الثاني المطالبة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حرية التعبير وفسح المجال أمام الإعلام المهني الحر المستقل لممارسة دوره كركيزة أساسية في مسيرة التنمية الوطنية. وطالب الملك الحكومة بإجراء التعديلات التشريعية اللازمة و"ضمان حق وسائل الإعلام في الوصول إلى المعلومة والتعامل معها من دون أي قيود أو عوائق"²⁵.

فتنائية الفساد والاستبداد وما راكمته من ظلم و إقصاء، كانت المحرك الأساسي للربيع العربي، وقد تغولت منظومة الفساد في ظل غياب الآليات الديمقراطية الشفافة للمساءلة والرقابة، وفي بيئة كهذه تبقى الصحافة، احد أهم وسائل الرقابة²⁶.

خاصة المتعلقة بالمعرفة الإلكترونية، وهي المعرفة التي يتم تداولها على الشبكة (الداخلية -الخارجية - الانترنت) وفق نماذج الأعمال الإلكترونية بما يحقق ارتفاع الأصول الرقمية (منتجات وخدمات رقمية) والوصول الواسع والمرن إليها في أي زمان وفي كل مكان مستندة إلى بنية تحتية فعالة وثقافة قائمة على التقاسم على نطاق واسع داخل الشركة وخارجها²⁷.

إلا أن الكثير من الدول العربية خاصة تقوم باعتقال الصحفيين بدعوى القضايا الماسة بامن الدولة، حيث تصدر قانون محكمة أمن الدولة في الأردن القوانين الأكثر تقييداً لحرية الإعلام 85% يليه قانون المطبوعات 84% و 81% للعقوبات، في حين تزايد بشكل ملفت من ينظرون لقانون نقابة الصحفيين على أنه يضع قيوداً

على حرية العمل الإعلامي ليصلوا إلى 61.6%. ويبدو أن قرار الحكومة الأخير بتعديل قانون المطبوعات لنزع اختصاص محكمة أمن الدولة يسير بالاتجاه الصحيح خاصة بعد أن أوقف وحوكم أكثر من صحفي أمام محكمة أمن الدولة²⁸.

لقد اعتبر 85% من الصحفيين أن وكالة الأنباء الأردنية "بترا" الأكثر التزاماً بمدونات السلوك التي تضعها المؤسسات الإعلامية، تبعتها الإذاعة الأردنية 80% والتلفزيون الأردني 78%²⁹. بالرغم من ذلك فقد ازدادت أبعاد الدور الإعلامي والاتصالي من خلال الأقمار الصناعية، والبت المباشر، وزيادة أعداد

المحطات الفضائية على نحو لم يكن مسبقاً من قبل، وشيوع شبكة الإنترنت وربطها العالم في شرايين معلوماتية لم تكن متاحة سابقاً، الأمر الذي جعل من الميسور وضع الجمهور في دول العالم كافة عرضة لتأثير وسائله المتنوعة من جهة، وفي موقع المواجهة مع صناع هذا الإعلام ومروجيه ، وهو ما يطرح مفهوماً جديداً للإعلام يضاف إلى أدواره السابقة في إطار العولمة أو ما يطلق عليه العولمة الثقافية³⁰.
يمكن للإعلام إن يظهر دواعي الإصلاح وموجباته في تلك الظروف عن طريق الكشف عن مواضع الفساد السياسي للسلطة، فقصص الفساد التي تشعلها الصحف المستقلة - وباقي وسائل الاتصال الجماهيري - ساعدت

على تحريك الإصلاح في عدد من الأنظمة السياسية، كما إن الأزمات الاقتصادية التي يلقي باللوم فيها على السياسات الحكومية الهزيلة يمكن أن تسهل حدوث التغيير، ويمكن لتلك القصص أن تضع الإصلاح ضمن الأجندة الحكومية³¹.

أما عن حملة الاعتقالات المباشرة من طرف الدولة فيوجد ما يسمى بالتوثيق الإلكتروني وهي عبارة عن عملية رصد ما ينشره الإعلام عن المشكلات والانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون خلال عملهم، ويتم توثيق تلك المشكلات إلكترونياً على موقع المركز الرسمي www.cdfj.org وورقياً في ملف خاص ليتمكن فريق البحث من متابعة تلك المشكلات والتدقيق في معلوماتها ومجرياتها، وما يستحق التنويه هو أن الإعلاميين في الأردن باتوا أكثر جرأة وشفافية في الإعلان عن المضايقات والمشكلات التي يتعرضون لها مقارنة بالأعوام السابقة، وفي المقابل فإن وسائل الإعلام وخاصة الإعلام الإلكتروني بدأ يتصدى للضغوط والمضايقات التي يتعرض لها الصحفيون وينشرون ويثبتون كل ما يحدث معهم مما سهل عمليات المتابعة والرصد³².

تتسم الصحف الإلكترونية بالعديد من الخصائص الاتصالية، التي تنطلق من قدرات شبكة الانترنت كوسيلة اتصال حديثة، وأكدت معظم الأبحاث والدراسات على إنها أصبحت وسيطاً إعلامياً فعالاً، حيث مكنت الأفراد

والمؤسسات من إرسال واستقبال المعلومات عبر أية مسافة وفي أي زمان أو مكان.. لاسيما بعد أن شهدت نمواً مضطرباً وتزايداً سريعاً في إقبال العديد من المؤسسات الصحفية على استخدامها، وتتنوع الخصائص التي تتسم بها الصحافة الإلكترونية، لتكون بمثابة الميزة الجديدة للنشر على شبكة الانترنت، التي من بين أهم خصائصها :

- إمكانية إرسالها وتعرض القارئ لها طوال اليوم، فيما ينتظر المتلقي يوماً كاملاً للحصول على العدد الجديد من الصحيفة الورقية اليومية.

- إمكانية متابعة الجديد من الأخبار الصحفية في أي وقت .

- إمكانية إنتاجها بناء على طلب المستخدم... وفق ما يعرف بخدمة الأخبار عند الطلب (*News On*) وتمكّن المستخدمين من اختيار المعلومات (*Demand*) التي يريدون مطالعتها من بين المعلومات الكثيرة التي تقدمها الصحيفة.

- إمكانية تعديلها لتلبي حاجات المستخدم، لأنها لا تحتاج إلى توزيع جماهيري تقليدي، فيما عرف بشخصنة الصحف الالكترونية، إذ يمكن لمنتج الصحيفة الالكترونية أن يجهز قائمة بالأخبار التي يختارها المستخدم مسبقاً لتكون جاهزة للعرض فور قيامه بالدخول إلى موقع الصحيفة³³.

المبحث الثاني: اسهامات الصحافة الاستقصائية الحديثة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري

عرّف الإعلام عموماً بأنه "تزويد الناس بالأخبار الصحيحة، والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة، التي تساعد على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن رأي الجماهير واتجاهاتهم وميولهم"³⁴.

أما عن الاعلام الاستقصائي فيتطلب الحديث عن دوره في محاربة الفساد المالي والاداري، عدة مقاربات اساسية لا بد منها للولوج في الموضوع، فقد مارست الصحافة العربية عموماً والعراقية خصوصاً هذا الدور في اوقات مختلفة اشدت فيها وتراجعت في احيان اخرى تبعا لطبيعة الصحافة نفسها من جهة، وطبيعة الانظمة السياسية الحاكمة من جهة أخرى. لكن الملاحظ ان هذه التسمية لم تطلق على تلك التحقيقات والتقارير على الرغم من كونها كانت استقصائية بشكل ممتاز وحققت الكثير من أهدافها في فضح وتوجيه الأنظار نحو الكثير من الجرائم للحد من انتشارها³⁵.

المطلب الأول: الصحافة الاستقصائية الحديثة

ظهرت الصحافة الاستقصائية مع بداية تطور مفهوم ودور الصحافة في المجتمع واتجاهها صوب التركيز والتحرري عن قضايا معينة تحدث في المجتمع، خاصة جوانب الانحراف والفساد، حيث سُمي محررو هذا النوع من الصحافة *Muck Rekers* أو المنقبون عن الفساد، وقد أطلق هذا الاسم على مجموعة الصحافيين الذين قادوا حملات صحافية مهمة ضد الفساد، خاصة عام 1901، كما اعتمد هؤلاء المنقبين عن الفساد في حركتهم الصحفية، على نشر التحقيقات الصحفية الكاشفة المبنية على وثائق رسمية، وخاضعة لمراقبة الخبراء، وبرزت حركة المنقبين عن الفساد كقوة كبرى عام 1906. وقد انحسر هذا النوع من الصحافة بعد ذلك بعامين، ثم بلغت أوجّها عام 1911 مرة أخرى، ثم اندثرت عام 1912، حيث بدأ الجمهور يبتعد عنها لكثرة الضغوط المالية، مما أدى الى اختفاء هذا النوع منها³⁶.

كما يُعرّف رئيس المركز الدولي للصحفيين "ديفيد نابل" الصحافة الاستقصائية أنها "مجرد سلوك منهجي ومؤسّساتي صرف، يعتمد على البحث والتدقيق والاستقصاء حرصاً على الموضوعية والدقة وللتأكد من صحة الخبرن وما قد يخفيه انطلاقاً من مبدأ الشفافية ومحاربة الفساد، والتزاماً بدور الصحافة كطلب حراسة على السلوك الحكومي، وكوسيلة لمساءلة المسؤولين ومحاسبتهم على أعمالهم خدمة

للمصلحة العامة، ووفقاً لمبادئ قوانين حق الإطلاع وحرية المعلومات، إذ تتميز الصحافة الاستقصائية بأنها تنشر معلومات حول السلوك الخاطيء الذي يلحق الضرر بالمصلحة العامة³⁷؛ و انتشر هذا النوع من الصحافة في الولايات المتحدة الامريكية في السبعينات، حين اغتيل 68 صحفياً عام 2001 ويرجع سبب اغتيال 15 منهم الى اعمال استقصاء عن قضايا الفساد³⁸.

ليست هناك اية حدود للاستقصاء لا سيما اذا كان قانونياً ومهنياً، ويصب في خدمة الصالح العام ولا يقوم على نوايا مبيتة وعواطف شخصية، فعلى صعيد الزمن يمكن استقصاء الماضي والحاضر وآفاق المستقبل. كما يمكن للصحفي المستقصي استخدام كل الطرق المشروعة والاساليب التقنية الحديثة لكشف الستار عن الجرائم المختلفة، لا سيما وان شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) تقدم خدمات فائقة في هذا المجال، يضاف لها ما تقدمه الوسائل التقنية الحديثة كالبريد الالكتروني والكاميرات الرقمية وآلات التسجيل والاتصال الحديث، أما بالنسبة لمصادر الاستقصاء فهي مصادر الخبر الصحفي نفسها وبرزها: مراسلو ومندوبو الصحف، وكالات الانباء المحلية والاقليمية والدولية، الصحف والمجلات والمطبوعات المختلفة، البيانات والتقارير الرسمية، المؤتمرات الصحفية، الأشخاص ومن ضمنهم المعنيين بالموضوع، ما ينتج عن المهرجانات والندوات والاحتفالات، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)³⁹.

المطلب الثاني: رقابة الإعلام الاستقصائي الحديث على ظاهرة الفساد.

يعتبر الاعلام سلطة رابعة في كثير من الدول الديمقراطية، حيث تكون رقابة الإعلام على الفساد والمفسدين فعالة. كما عُدت الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى ووسائل للرقابة الشعبية التي يماط اللثام عن طريقها عن الكثير من الظواهر السلبية وآليات الفساد، إنها السلطة الرابعة التي أصبحت المنبر الذي من خلاله يعبر الرأي العام عن تطلعاته. كما للتقنيات الحديثة دور في الكشف عن الغش والفساد، فكشف وردع الغش والفساد هو تحدي مشترك للدول العربية كافة وللأجهزة الرقابية العليا مما يدعو إلى ضرورة تشجيع علاقات التنسيق والتعاون فيما بين هذه الأجهزة ليكون دور الأجهزة العليا للرقابة محوريا في مقاومة هذه الظاهرة؛ و لإنجاح ذلك لا بد من الاعتماد على:- 1- العمل على نشر ثقافة المساءلة والشفافية والرقابة الذاتية وترسيخ مبدأ النزاهة والإدارة الرشيدة للمال العام. 2- ضرورة أن تسعى الأجهزة العليا للرقابة من خلال التقارير التي ترفعها إلى السلطات المختصة إلى تقديم توصيات عملية حول سن وتطوير الأنظمة والتعليمات والقوانين الخاصة بمقاومة الغش والفساد مع وضع آلية لمحاسبة المقتصرين وتعقب المفسدين. 3- باعتبار أن الرقابة الداخلية أهم حصن في المؤسسة أو المنشأة فإنه يقترح توظيف التقنيات الحديثة في تعزيز شمولية أنظمة الضبط الداخلي⁴⁰.

4- وضع إستراتيجية لتأهيل الموارد البشرية في مجال الكشف عن الغش والفساد للمحافظة على المال العام بالتركيز على استخدام التقنيات الإلكترونية الحديثة، 5- تطوير الإرشادات والأدلة الرقابية في ظل تنامي استخدامات تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي بالأنظمة المالية للكشف عن الغش

والفساد . 6- تبادل الخبرات والبرمجيات المستخدمة بين الأجهزة العليا للرقابة في مجال الكشف عن الغش والفساد مع مراعاة الاستمرار في عقد لقاءات مماثلة . 7- تفعيل دور الأجهزة الرقابية في شأن المطالبة بإجراء بعض التعديلات في القوانين واللوائح عن طريق المشرع لتتلاءم وتتواءم مع التقنيات الحديثة وذلك بغرض إحداث التوازن بين أسلوب الرقابة والتغيرات التي طرأت على الحالات محل الفحص، 8 - اقتراح إنشاء صندوق إلكتروني للشكاوى والمعلومات يكون متاحا للمواطنين في الدولة وذلك ضمن الموقع الإلكتروني للجهاز الرقابي⁴¹.

من أهم قضايا الفساد المضبوطة التي ساهمت فيها الصحافة الاستقصائية، وهي قضايا فساد مالي وإداري شهيرة في مصر، نذكر منها تلك القضية المعروفة بقضية الجمارك الكبرى، والمتهم فيها 29 موظفا من قيادات مصلحة الجمارك من بينهم رئيس المصلحة والتي ارتكب فيها المتهمون 30 واقعة ترتب عليها حرمان الخزانة العامة للدولة من مبالغ مالية طائلة بلغت 35 مليون جنيه من خلال مساعدة رجال الأعمال دون وجه حق، من خلال التهرب من سداد رسوم جمركية مستحقة، كذلك قضية القمح الفاسد التي تورط فيها 5 من كبار العاملين بالهيئة العامة للسلع التموينية، حيث قاموا باستيراد 63 ألف طن قمحا فاسدا وغير صالح للاستهلاك الأدمي من الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 22 مليون جنيه تكبدتها الخزانة العامة للدولة المصرية، وهي القضية التي تشير الى فساد ضمائر المسؤولين عن توريد غذاء آمن وصحي للمواطنين، مقابل ربح مالي على حساب الدولة دون وجه حق⁴².

عندما نتحدث عن مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة "الفساد" يستلزم الأمر منا التطرق إلى الإعلام البديل "الأنترنيت" حيث أنه بفضل هذه الوسيلة الإعلامية أصبحت قوى فقيرة ماليا ولكنها فاعلة اجتماعيا وناشطة في الشأن العام. هذا وقد نظم القانون العضوي المتعلق بالإعلام⁴³ هذه الوسيلة الإعلامية بموجب أحكام المادة 67 تحت عنوان وسائل الإعلام الإلكترونية التي عرفتة كما يلي: "يقصد بالصحافة الإلكترونية في مفهوم هذا القانون العضوي كل خدمة اتصال مكتوب على الأنترنيت موجهة للجمهور أو فئة منه، وينشر بصفة مهنية من قبل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون الجزائري ويتحكم في محتواه الإفتاحي". وعليه فإنه يتوجب على مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في مجال محاربة الفساد، بتشجيع الإعلاميين، واتخاذ الأنترنيت وسيلة أساسية في مواجهة الفساد وكذا حث المجتمع على التفاعل معها فهي شبكة يتاح الوصول إليها دون تراخيص مسبقة وبتكلفة مالية بسيطة.

المطلب الثالث: أسباب قيام وسائل الإعلام بمواجهة الفساد.

سننطلق تباعا للعوامل التي أكدت عليها منظمة الشفافية العربية وكذا حريتي المعلومات والنفوذ إليها وحماية وسائل الإعلام وتدعيم دورها في مواجهة الفساد في النقاط التالية:

الفرع الأول: العوامل التي أكدت عليها منظمة الشفافية العربية

لقد أكدت منظمة الشفافية العربية على عدة نقاط والتي تشكل الأساس في قيام صحافة تواجه الفساد وتتمثل هذه النقاط فيما يلي⁴⁴:

- القيام بعملية مواجهة شاملة للقوانين المختلفة المتعلقة بتقييد الحريات، وتبني حملات وطنية لإقرار قانون حرية الوصول إلى المعلومات.

- القيام بحملات توعية للمجتمع المدني بضرورة حرية الصحافة، وبالتالي خوض معركتها لكونهما يمثلان حلًا واحدًا^{45 46}.

- حث القطاع الخاص على إصدار الصحف، لكونها خط دفاع مهم ضد الفساد الذي يشوه العملية الاقتصادية ويوجهها نحو الاحتكار والربح غير المشروع في كثير من الأحيان.

- فك الارتباط بين الصحافة والحكومات بتضمين القوانين المبدئية مواد تمنع الحكومات من التملك من الصحافة.

- الحث على تأسيس نقابات وتجمعات تدافع عن الصحفيين وتقوم بالتعاون المشترك بين النقابات العربية والأجنبية في هذا الأمر.

- الترويج للصحافة الاستقصائية⁴⁷ بوصفها الأهم في فضح قضايا الفساد في المجتمع.

- إقرار قوانين تشجع المنافسة وتمنع الاحتكار في السوق الإعلامية.

- العمل على إقناع المؤسسات الصحافية بتخصيص صفحات لمتابعة قضايا الفساد، وحث مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص على دعم صحف متخصصة في محاربة الفساد.

- تنسيق الجهد الإعلامي لتوعية المجتمعات المختلفة وفق قواسمها المشتركة (الإنسانية- التنمية الدولية- المصالح المشتركة... الخ)⁴⁸

- تشجيع عقد دورات لتدريب الصحفيين على الصحافة الاستقصائية المتخصصة وسلب كشف قضايا الفساد والحاجة لمكافحة الممارسات الفاسدة.

- تخصيص جوائز سنوية لأحسن موضوعات عن مكافحة الفساد، أو أشخاص يكافحون الفساد ويتفرغون لمواجهة هذه الظاهرة التي تفكك المجتمع وتسبب نتائج مريعة لكافة مجالاته وقطاعاته.

الفرع الثاني: حرية المعلومات والنفوذ إليها

إن البيئة التي تتوفر فيها القدرة على النفاذ إلى المعلومات، هي بيئة الشفافية والمكاشفة والمحاسبة، وهي عكس بيئة الفساد تماما حيث يعيش وينمو في ظروف من الغموض والتعتيم لذلك فإن إتاحة الحرية العامة لوسائل الإعلام في نشاطها والحصول على المعلومات أمر في غاية الأهمية، فهي تخدم المجتمع وتساعد على نشر المعرفة ومن ثم تساهم في إحداث التنمية المطلوبة، لهذا فالمنطلق السليم يقضي بتزويد هذه الوسائل بالمعلومات الدقيقة والتي تستطيع من خلالها وضع سياق معرفي وثقافي في ضوء رؤية واضحة وسوية⁴⁹.

على هذا الأساس نقول بأن حرية المعلومات والنفاز إليها يعني تمكين من استنهاض وتفعيل وظائفها التثقيفية والتوعوية والتنمية والرقابية، ومساندة وسائل الإعلام في تحقيق حريتها وتمكينها من النفاز والمعلومات خطوة صحيحة في طريق الوقاية من الفساد ومكافحته.

الفرع الثالث: حماية وسائل الإعلام عند الكشف في حالات الفساد

إن النظام القضائي المستقل يجب أن يكون في خدمة صحافة حرة، فالشرط المسبق لإقامة صحافة حرة هو وجود نظام قضائي مستقل في منأى عن كل نفوذ سياسي ويدعم بصفة تامة مفهوم حرية الصحافة⁵⁰.

في الوقت الحاضر تركز الكثير من المنظمات الوطنية والدولية لوسائل الإعلام جهودها، حول تأمين حرية وسائل الإعلام، ويجب أن يتم تشجيعها في جهودها لمساعدة الحكومات لوضع قوانين وآليات تجسد مبدأ صحافة حرة، كما تسعى هذه المنظمات إلى تأمين تزويد الصحفيين بتكوين ملائم لتحسين نوعية وسائل الإعلام في البلدان التي يكون فيها التكوين الصحفي محدود فالصحافيون إذا يواجهون تهديدات معنوية ومادية وذلك عند السعي نحو الكشف عن جرائم الفساد، ويعد الحبس أحد أساليب السلطات التي يتم استخدامها في بعض الأحيان لمعاينة الصحفيين عند كشفهم لحالات الفساد⁵¹.

المطلب الرابع: التعاون الإعلامي الدولي في مجال مكافحة الفساد

إن الروابط القائمة بين الجريمة المنظمة والفساد، تفترض التعاون الدولي في الوقاية من الفساد ومكافحته، وعلى هذا التعاون تتركز الجهود الدولية حاليا في خطط عمل عالمية منذ بداية التسعينات حين عقد المؤتمر الثامن للأمم المتحدة للوقاية من الإجرام ومعالجة الجانحين (هافانا 1990).

إن الهدف الأساسي من التعاون الدولي هو إعادة النظر في الأبحاث القانونية القائمة وتصميم آليات جديدة لتفادي جميع أشكال الفساد ومنها: الآليات الإعلامية وديناميكية عملها وعلى المجتمع الدولي أن يركز اتجاه تعاونه على العامل الإعلامي وفق محاور الجهد التالية⁵² :

- تنسيق السياسات الإعلامية الحكومية لمكافحة الفساد.
- تنسيق الجهد الإعلامي لتوعية المجتمعات المختلفة وفق قواسمه المشتركة(الإنسانية، الفضائل، التنمية الدولية، المصالح المشتركة).
- توعية الموظفين بمن فيهم المسؤولين والقضاة وكبار الأمنيين حول أساليب التعاون الدولي بهدف الكشف عن الجريمة وقمعها والمحاكمة.
- تنظيم حملات توعية للرأي العام وتنسيقها لتحفيز عناصر دعم مكافحة الفساد.
- تنسيق المساعدات التقنية الإعلامية التي تستثمر جهد وحدات الاستخبارات المالية بما لا يتعارض مع حسن سير العمل وسيرته.

-تعميم مدونة دولية لقواعد السلوك الموظفين العاميين والأحكام التي تتضمنها كأساس لإعداد مبادئ توجيهية مثل الدراسات والنشرات الإعلامية التي تبين بوضوح وظائف هؤلاء الموظفين وواجباتهم.
-ضمان حرية الإعلام والحق في الحصول على المعلومات الذي يعتبر من الأمور الضرورية لمكافحة الفساد مما يفتح المجال واسعا أمام الإعلام في ممارسة دوره عن طريق الالتزام بالموضوعية في تقديم المعلومات.

-نشر تقارير حكومية في الوسائل الإعلامية المناسبة بشكل دوري لفضح أشكال الفساد وممارسته والتحقيقات والتدابير القانونية المتخذة ضد الجناة⁵³.

إن جريمة الفساد تعتبر أشد خطرا وفتكا من باقي الجرائم، فآثارها تتسع لتشمل الأبعاد السياسية والإقليمية والإنسانية، بل كل الأبعاد الوطنية بحيث تضرب الأمن القومي والمصالح القومية والقيم الأخلاقية في الوطن والدولة. ودور الإعلام في الوقاية من هذه الظاهرة الخطيرة فعال وذلك من خلال تضافر الجهود بين الإعلام وبين مؤسسات الدولة والسلطات المعنية التي تساهم كذلك بدورها في مساندة وسائل الإعلام على كشف مظاهر الفساد، فهذه وسائل الإعلام إذا هو اللوذ عن مبادئ الأمة والدفاع عن وجودها والتصدي لكل ما يعكر صفو الأمن الاجتماعي، ولكن لا يتحقق ذلك إلا إذا قامت هذه الأخيرة بفتح أبواب الحوار البناء من أجل معرفة أفراد المجتمع بأخطار وأضرار الفساد بكل أنواعه وكذا التأكيد على مبدأ التوعية الإعلامية في العالم العربي التي تعتبر إستراتيجية هامة لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة على ضرورة وجود مبادئ تشريعية و تنظيمية و رقابية.

الخاتمة:

إن العلاقة بين الإعلام التقليدي و الإعلام الالكتروني ليست أبدا علاقة قائمة على قاعدة إنهاء احدهما حتى يستمر الآخر ، وإنما هي علاقة تنافسية في جزئياتها وتكاملية في عمومياتها ، وانطلاقا من هذه النتيجة فنجاح علاقة التنافس والتكامل هو شرط ضروري لبروز هيئة إعلامية عربية تأخذ بأسباب الحاضر دون أن تنتكر للمستقبل.

إن إلقاء نظرة على انخفاض نسبة القراءة للصحافة التقليدية ولجوء الصحف إلى الاستفادة والاستعانة بتقنيات الانترنت لرفع معدل القراءة والقراءة لصفهم لهو دليل آخر على الأهمية الاستثنائية للصحافة الالكترونية ولدور الانترنت في تداول المعلومات في عصر العولمة .

النتائج:

1-إن الإعلام الالكتروني يُتيح للقارئ فرصة الاطلاع بشكل وافر، ففي جلسة واحدة يستطيع القارئ أن يطلع على عشرات المصادر الإعلامية من كل أرجاء العالم ودون تكلفة مادية تذكر ، وهو أمر غير ممكن عمليا من حيث الوقت ومن حيث الكلفة في التعامل مع الإعلام التقليدي .

2- انه يعطي للقارئ حرية الانتقاء والمقارنة من خلال الاطلاع السريع على العديد من المصادر المختلفة، واستخلاص النتيجة التي يراها اقرب إلى الحقيقة .

3- انه يمكن من القراءة المتخصصة، فلم يعد من اللازم استنزاف الوقت والجهد في تصفح الصحف بحثاً عن موضوع معين.

4- انه يوصل الرسالة الإعلامية إلى مدى عالمي ويتجاوز القيود التقليدية التي تقيد التلفزيون والصحافة المطبوعة.

التوصيات:

1- الإعلام الالكتروني سلاح ذو حدين لا بد من ضبطه واستقلالته وحياده حتى لا يميل إلى كفة الأنظمة الفاسدة، وذلك من خلال اختيار طاقم صحفي كفؤ وخبرات وإطارات نزيهة.

2- الالتزام بأخلاقيات المهنة الصحفية في المجال الالكتروني حتى لا تحيد الصحافة الالكترونية على مبادئها في كشف الفساد والمفسدين.

3- تفعيل المنظومة القانونية الخاصة بحماية الانترنت من ظاهرة القرصنة المعلوماتية، وتنظيم الإعلام الالكتروني بصفة عامة، وذلك للمحافظة على سرية المعلومة الاستقصائية إلى غاية التأكد من صحة الخبر وتحقيق الرقابة الإعلامية.

4- استقلالية الإعلام الالكتروني مطلب رئيس لنزاهة هذا النوع من الإعلام حتى يحقق المجابهة الفعلية لظاهرة الفساد.

الهوامش:

1- محمد عبد الله ولد محمد سالم، دور التقنيات الحديثة للكشف عن الغش والفساد الفاهرة ، مقال منشور يوم: 2009/01/21 على الموقع: <http://www.nscoyemen.com/index3.php?id2=98&id=6>

2- عن دور الصحافة في مكافحة الفساد، مقال منشور على الموقع: <http://www.marayanews.com/?p=174843> ، تاريخ الاطلاع مارس 2018.

1- انظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 2 المؤرخة في 15 يناير 2012 ص 21.
- نجار الويزة، "التصدي المؤسساتي والجزائي لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2014، ص 136.

4- نصت المادة 3 من القانون العضوي 12-05 المتعلق بالإعلام على أنه: "يقصد بأنشطة الإعلام في مفهوم هذا القانون العضوي كل نشر أو بث لوقائع أحداث أو وسائل أو أفكار أو معارف عبر أية وسيلة مكتوبة أو مسموعة أو مثقفة أو إلكترونية، تكون موجهة للجمهور أو لفئة منه".

5- طالبي ليلى، "آليات مكافحة الرشوة"، رسالة دكتوراه، جامعة باجي مختار ، قسم القانون الخاص، عنابة ، 2014، ص 91.
6- نور أنور عاشور الدلو، "دور التدقيق الصحفي في معالجة قضايا الفساد بالصحافة الفلسطينية"، رسالة ماجستير، كلية الآداب قسم الصحافة والإعلام، غزة، 2015، ص 98.

- علي فايز الجحني، " مكافحة الفساد من منظور إعلامي"، كتاب جماعي تحت عنوان " مكافحة الفساد " ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الجزء الثاني، الرياض، 2003، ص ص 528، 529.

- 7- علي صديق محمد أحمد، " المسؤولية الدولية في مجال مكافحة الفساد"، دراسة في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، رسالة دكتوراه، جامعة أسيوط، القاهرة، 2015، ص 145.
- 8- خالد الجامعي، "الرشوة والصحافة"، ترجمة سعيد مونييت، مجلة الإشعاع، العدد السادس، السنة التاسعة، المغرب، 1997، ص 311.
- 9- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "الفساد الاقتصادي"، أسبابه أشكاله آثاره، آليات مكافحته"، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص ص 137، 138.
- 10- مازال سؤال ملكية وسائل الإعلام في العالم مفتوحا دون إجابة نهائية ففي أغلب هذه البلدان تفرض الدولة احتكارا كاملا على الوسائل المسموعة والمرئية بينما يبدو الأمر أقل تقييدا بالنسبة للصحافة المكتوبة ولكن هذه السلطة إذا لم تكن تملك الصحف أو وسائل الإعلام الأخرى عمليا فهي تملكها لأشخاص أو جهات مقربة منها، وفي حال ظهور وسيلة إعلامية خاصة تحاول توسيع هامش استقلاليتها فهي تلاقي أنواعا مختلفة من التضييق الحكومي.
- مهدي زاير جاسم، "دور الإعلام في محاربة الفساد"، الحوار المتمدن العدد 2644، بتاريخ 15 جوان 2009، تاريخ الإطلاع جويلية 2016، على الرابط التالي:
- www. Alhewar. Org/ debat/ show. Art. asp?aid=171589
- 11- وقد قامت الرابطة العالمية للصحفيين (Word Association Of Newspapers) بإجراء مسح على 49 بلدا، والذي أظهر أن 14 دولة قد فرضت قيودا واضحة على ملكية الأجانب للصحف ونجد على سبيل المثال في النرويج: حيث تقيد اللوائح المالكين من الاحتفاظ ثلث الأسهم في المشروعات الإعلامية، لمزيد من المعلومات أنظر :
- Simeon Djankov , Carale Mcliesh ,Tatiana Nenova ,Andrei Sbleifer:"who owns the media? Background paper for word development Report 2002", "Policy Research Working paper, the Word Bank.
- 12- ويلاحظ jereny pope " أن الحكومة صاحبة أكبر ملكية لوسائل الإعلام ،وينبغي بذل الجهود لتحرير استقلال وسائل الإعلام من خلال خصصتها ،لمزيد من المعلومات أنظر :
- theodor white « An Independent and free Media, power in America Today is Control of the means of communication », chapter 14, TI Sourse Book 2000, u4, AT :
- <http://www.u4.no/recommended-reading/a.free-and-independent-media>
- 13- نادر فرجاني وآخرون، " نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد"، كتاب المرجعية، منظمة الشفافية الدولية، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، دون تاريخ، ص 131.
- 14- باسل عبد المحسن القاضي، تداول المعلومات عبر الانترنت وأثره في تشكيل الوعي في عصر العولمة، الاكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك، 2007، ص 04.
- 15- د. نهى القاطرجي، عولمة قضايا المرأة في وسائل الإعلام المرئية، مداخلة بمؤتمر تحت عنوان: " قضايا المرأة المسلمة بين التشريع الإسلامي و بريق الثقافة الوافدة"، 14-16 مارس 2006م. جامعة الأزهر - القاهرة، منشورات كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية، بيروت- لبنان، ص ص 08.
- 16- د. نهى القاطرجي، عولمة قضايا المرأة في وسائل الإعلام المرئية، المداخلة نفسها، ص ص 08، 09.
- 17- بريم خانال، الإعلام المستقل، إتاحة المعلومات والمساءلة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، الو م أ، 2005، ص 03.
- 18- بريم خانال، الإعلام المستقل، إتاحة المعلومات والمساءلة، المرجع نفسه، ص 03.
- 19- بن خيفة أحمد، المعرفة الإلكترونية، بحث مقدم في اطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم إقتصاد وإدارة المعرفة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008-2009، ص 02.
- 20- د. نهى القاطرجي، المداخلة السابقة، ص 08.
- 21- د. نهى القاطرجي، المداخلة نفسها، ص ص 8، 9.

- 22- باسل عبد المحسن القاضي, المرجع السابق, ص ص 51, 52.
- 23- راجع المادة رقم : 67 من القانون العضوي رقم: 05/12 الصادر بتاريخ: 2012/01/12, المتعلق بقانون الاعلام.
- 24- مقال الكتروني منشور على الموقع :تاريخ الإطلاع مارس2018 <http://wesamnews.com/Details.aspx?Id=420>
- 25- نضال منصور, حرية الاعلام الى الخلف در!, مجلة مركز حماية وحرية الصحفيين, حالة الحريات الإعلامية في الأردن, 2009, مركز حماية وحرية الصحفيين, 2 ماي 2010, ص 02.
- <https://cdfj.org/%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-2009-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%81-%D8%AF%D8%B1>
- 26- أحمد نيبان, دور الصحافة في مكافحة الفساد, مقال منشور على الموقع:تاريخ الاطلاع مارس2018 <http://alrai.com/article/70742.html>
- 27- بن خليفة أحمد, البحث السابق, ص 04.
- 28- نضال منصور, المقال السابق, ص 11.
- 29- نضال منصور, المقال نفسه, الصفحة نفسها.
- 30- د/ محمد خليل الرفاعي, دور الإعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية" دراسة تحليلية", مجلة جامعة دمشق, المجلد 27 العدد الأول + الثاني, 2011, ص.689
- 31- د/ انتصار ابراهيم عبد الرزاق, د/ صفد حسام الساموك, الإعلام الجديد, تطور الأداء والوسيلة والوظيفة, ط1, جامعة مكتبة الإعلام والمجتمع, بغداد, العراق, 2011, ص ص 62, 63.
- 32- نضال منصور, المقال السابق, ص 14.
- 33- انتصار ابراهيم عبد الرزاق, د/ صفد حسام الساموك, المرجع السابق, ص ص 27, 28.
- 34- نهى القاطرجي, المداخلة السابقة, ص.05
- 35- علي دنيف حسن, دور الصحافة الاستقصائية في مكافحة الفساد المالي والإداري والحد من الجريمة المنظمة, منشورات مدرسة الصحافة المستقلة, بغداد, العراق, 2009, ص 02.
- 36- علي دنيف حسن, المرجع نفسه, ص 06.
- 37- مقال الكتروني منشور على الموقع: <http://www.elaphblog.com/posts.aspx?u=5137&A=71724>
- 38- علي دنيف حسن, المرجع السابق, ص 07.
- 39- علي دنيف حسن, المرجع نفسه, ص 10, 11.
- 40- محمد عبد الله ولد محمد سالم, دور التقنيات الحديثة للكشف عن الغش والفساد القاهرة , مقال منشور يوم: 2009/01/21 على الموقع: <http://www.nscoyemen.com/index3.php?id2=98&id=6>
- 41- محمد عبد الله ولد محمد سالم, دور التقنيات الحديثة للكشف عن الغش والفساد القاهرة , المقال الالكتروني السابق.
- 42- علي دنيف حسن, المرجع السابق, ص 16.
- 43- القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالإعلام - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 2 المؤرخة في 15 يناير 2012 ص 28.
- 44- نادر فرجاني وآخرون, المرجع السابق, ص ص 132, 133.
- 45- أمير فرج يوسف, "مكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي", في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة, المرجع السابق, ص ص 171, 172.
- 46- علي بن فايز الجعني, المرجع السابق, ص 529.

- 47- الصحافة الإستقصائية: يعرفها رئيس المركز الدولي للصحفيين: " بأنها سلوك منهجي ومؤسستائيعتمد على البحث والتدقيق والإستقصاء حرصا على الموضوعية والدقة والتأكد من صحة الخبر وما قد يخيفه إنطلاقا من مبدأ الشفافية ومحاربة الفساد، وكوسيلة لمساءلة المسؤولية ومحاسبتهم على أعمالهم ووفقا لمبادئ قوانين حق الإطلاع وحرية المعلومات.
- هنري مارك هاتسون ونلز: " دليل أريج للصحافة العربية الإستقصائية "، المكتبة الوطنية، عمان، 2009، ص 17.
- 48- أمير فرج يوسف، "مكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي"، المرجع السابق، ص ص 273. 374.
- 49- طالب ليلى، الرسالة السابقة، ص 96.
- 50- طالب ليلى، الرسالة نفسها، ص 97.
- 51- وأبرز مثال على ذلك: في الفيتنام: فقد ذكرت لجنة حماية الصحفيين (أن هناك ما يقارب من 129 صحفيا حول العالم ، قد سجنوا ظلما لسنتين نتيجة لبعض الجوانب المتعلقة بأدائهم لعملهم ومنهم " Nguyen Hoanglinh " وهو رئيس التحرير السابق لجريدة الأعمال المملوكة للدولة .
- Rick stapen hurst : "the Media's Role in curbing corruption " world Bank ,AT :
- <http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/media.pdf>
- 52- علي نجيب عواد: "دور الإعلام في مكافحة الفساد"، تاريخ الاطلاع 2 ماي 2017، على الرابط التالي:
www.mokarabat.com/m714.htm
- أمير فرج يوسف، "الحوكمة ومكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي"، المرجع السابق ص ص 274، 275.
- 53- علي نجيب عواد، "دور الإعلام في محاربة الفساد"، متوفر عبر الموقع الالكتروني السابق.